NPT/CONF.2005/PC.1/SR.6

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 April 2003
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سالاندر ..... (السويد)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-32616 (A)
0232616

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد عُبيداء** (بوركينا فاسو): ذكَّر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت عُقدت في فترة اشتدت فيها التوترات الدولية والمواجهة الثنائية، وأنها ساعدت على تحقيق تقدم كبير من أجل إنهاء سباق التسلح. واستدرك قائلا إن العالم أصبح متمحورا حول قُطب استراتيجي وحيد، وأن ذلك يحمل في طياته إمكانية زعزعة أسس المعاهدة ونظام عدم الانتشار بسبب عدم الشفافية.

٢ - وتابع قائلا إن بوركينا فاسو التزمت بالمعاهدة التزاما كاملا وصدقت عليها في عام ١٩٧٠. وصدقت أيضا على معاهدة بليندابا ومعاهد الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعنى ذلك أن حكومة بلده ترى أن سباق التسلح سوف لا يخدم أي هدف سوى تعريض الأمن الدولي للخطر وتحويل الطاقة والموارد بعيدا عن التنمية.

٣ - وأضاف قائلا إن الوقت قد حان بالنسبة للدول لكفالة الأمن للجميع عن طريق دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومواصلة عملية نزع السلاح الكامل. وينبغي للقوى النووية أيضا أن تتقيد باتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثم قال إن وفد بلده يناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، لا سيما في ضوء الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط.

٤ - وقال في خاتمة بيانه إن المجتمع الدولي قد وصل إلى مفترق طرق، وأنه أصبح من الضروري إحراز تقدم في تنفيذ التدابير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قبل انعقاد مؤتمر عام ٢٠٠٥. كما أنه يجب تعزيز إطار التفاوض المتعدد الأطراف لضمان تحقيق نتيجة إيجابية.

٥ - **السيد أونوبو** (نيجيريا): قال إن وفد بلده يوافق على ما ورد في بيان إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز. وأوضح أن نيجيريا كانت حذرت في مؤتمر الاستعراض والتمديد في عام ١٩٩٥، أنه سيكون من الخطأ المساواة بين تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد و تمديد حيازة الدول النووية لأسلحة الدمار الشامل إلى ما لا نهاية. وأعرب عن أسفه لأن المبادئ الاستراتيجية والدفاعية لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية لضمان الأمن. وأعرب عن انزعاج وفد بلده لعدم توصل مؤتمر نزع السلاح حتى إلى الموافقة على برنامج، بل وحتى الشروع في مفاوضات. وقال إنه يضم صوته إلى البلدان الداعية إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

٦ - وتابع قائلا إن نيجيريا صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعرب عن أسفه لتأخر دخولها حيز النفاذ بسبب عدم تصديق العدد اللازم من الدول المعنية عليها. وقال إنه ينبغي التعجيل ببذل الجهود اللازمة لجعل الاتفاقية نافذة.

٧ - وذكر أن وفد بلده يؤكد على الحاجة الماسة إلى تحقيق الطابع العالمي للمعاهدة، وأنه لا يزال يدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كما يلاحظ مع الارتياح أن عددا من الدول الحائز للأسلحة النووية قد صدقت على معاهدة بليندابا. وحث على إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط كذلك.

٨ - وقال في خاتمة بيانه إن من المهم بحث الطرق والأساليب الكفيلة بتحسين سير عملية الاستعراض حتى تتمكن من تحقيق أغراض المعاهدة، بدلا من مجرد اعتماد القرارات الإجرائية.

٩ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إنه يوافق على ما ورد في البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز وأوضح أنه ما لم يتم التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية تماما، ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل كفالة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق صك ملزم قانونا شامل وغير مشروط. ثم قال إن الدول الحائزة للأسلحة النووية كانت أخذت على عاتقها التزاما واضحا في المؤتمر الاستعراضي السابق بأنها ستتعاون من أجل إزالة ترساناتها النووية كاملة غير أن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

١٠ - وواصل قائلا إن وفد بلده يرحب بمواصلة التأكيد على استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية في الطب والتكنولوجيا والتنمية غير أنه أعرب عن القلق لرفض الدول الحائزة للأسلحة النووية على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما حال دون دخولها حيز النفاذ. ثم قال إن ما يقلق لبنان أكثر هو الحالة في الشرق الأوسط، وحيازة إسرائيل على ترسانة من الأسلحة النووية. وكرر تأكيد دعوة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

١١ - وزاد على ذلك قوله إن لبنان كان من البلدان الأولى التي وقّعت على المعاهدة، وأنه لا يزال ملتزما بتحقيق طابعها العالمي. وقال إن وفد بلده يحث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة، كما يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح، كما فعلت ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال عدم الانتشار. وقال في خاتمة بيانه إن الخطوات اللازمة لتحقيق نزع السلاح قد تم بالفعل تحديدها، وأنه لم يبق أمام المجتمع الدولي سوى مراقبة تنفيذها.

١٢ - **السيد المسلاتي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن بلده يولي منذ وقت طويل أهمية قصوى للتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وذكر أن تصميم بلده على تحقيق هذه الأهداف ينعكس في انضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار، وإلى معاهدة بليندابا ومشاركته في مختلف المحافل الدولية الرامية إلى تحقيق تقدم في هذا الميدان. وأعرب عن أسفه لأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله قبل أن تتحقق هذه الأهداف ويتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن نزع السلاح النووي.

١٣ - وتابع قائلا إن عدم إزالة الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها وعدم انضمام دول أخرى إلى معاهدة عدم الانتشار مسألتان تشكلان مصدر قلق بوجه خاص. وأوضح أنه إذا كان هدف عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتحقق بعد، فإن تحقيق هدف نزع السلاح النووي الشامل في المستقبل القريب أقل احتمالا من ذلك بكثير. ثم قال إن الأحداث التي وقعت منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أحبطت الآمال والطموحات التي أُعرب عنها في الوثيقة الختامية للمؤتمر. ومع ذلك فإن الدول تتحمل المسؤولية عن بذل محاولات جادة ومتضافرة من أجل كفالة قيام البلدان التي لم توقع على المعاهدة و لم تصادق عليها و لم تخضع منشآتها النووية إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفعل ذلك.

١٤ - وتابع قائلا إنه في حين يساور الجماهيرية العربية الليبية قلق كبير للجهود المتواضعة التي بُذلت حتى الآن من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية، فإنه يهولها إلى حد كبير عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وبالفعل، يتبين من عملية إعادة التقييم النووي التي قامت بها مؤخرا وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية أن مخاطر

نووية جديدة آخذة في الظهور، لا سيما حديث البلد المعني علنا عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن هذه السياسة سياسة لا مسؤولة ومتهورة، ويجب على المجتمع الدولي أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة له من أجل تفادي المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا الكلام.

١٥ - واستطرد قائلا إن من المهم أن تدير اللجنة التحضيرية مداولاتها بطريقة تتماشى والمبادئ والأهداف والإجراءات المتعلقة بتعزيز تنفيذ أحكام المعاهدة. وينبغي للجنة أن تولي الاهتمام بالمسائل الفنية، مثل مدى الامتثال لأحكام المعاهدة، والنجاحات التي تم تحقيقها، وأوجه القصور التي تم تحديدها والعوائق التي تحول دون تحقيق تقدم في المستقبل وتنفيذ القرارات الرامية إلى تعزيز عملية الاستعراض. ثم قال إنه ينبغي أيضا استعراض قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والاستنتاجات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٦ - وأعرب عن اقتناع وفد بلده بضرورة الامتثال الكامل لجميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، لا سيما المواد أولا، وثانيا، وثالثا، وسادسا منها وكذلك فقرات الديباجة من التاسعة إلى الثانية عشرة التي تطلب من الدول الإحجام عن الدخول في أي شكل من أشكال الاتفاقات الإقليمية أو الأمنية التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية أو الإمداد بالمعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الأجهزة لأغراض عسكرية. وقال كذلك إن ليبيا تولي أيضا أهمية لأحكام الاتفاقية التي تنص على ضرورة تقديم المساعدة العملية والتقنية لجميع الدول الأطراف دون تمييز في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٧ - وزاد على ذلك قوله إن على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن وضع حد لسباق التسلح عن طريق وضع جدول زمني محدد لنزع السلاح النووي الكامل وكفالة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها من الأسلحة النووية. وينبغي إجراء مفاوضات لهذا الغرض وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨. وذكر أن على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشرع في مفاوضات حسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لسباق التسلح في أقرب وقت ممكن. وينبغي أيضا وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية من أجل الغرض نفسه.

١٨ - وفيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أكد ممثل ليبيا على ضرورة انضمام إسرائيل دون شروط ودون تأخير لمعاهدة عدم الانتشار كما ينبغي لها أيضا أن تخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأوضح أن المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار تنص على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعهد بعدم نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو السيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، إلى إسرائيل، وبعدم القيام إطلاقا بمساعدتها أو تشجيعها أو حفزها على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتناءها أو السيطرة عليها في أي ظروف كانت. وينبغي أيضا للدول أن تحجم عن نقل أي معدات، أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة أو خبرة تقنية أو أي شكل من أشكال المساعدة في المجال النووي إلى إسرائيل ما لم ينضم هذا البلد إلى المعاهدة ويخضع جميع منشآته النووية إلى التحقق الدولي. وينبغي لجميع

الدول الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتخليصها من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.

١٩ - وقال في خاتمة بيانه أن الجماهيرية العربية الليبية تعتزم مواصلة بذل جهودها من أجل إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة. وأعرب عن أمله في أن تتحمل جميع الدول الأطراف مسؤوليتها عن المساهمة في هذا الجهد وممارستها الضغط من أجل كفالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط فضلا عن أحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٢٠ - **السيدة بالون دي أميزاغا** (اللجنة التحضيرية، منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قالت إن ١٠ دول إضافية وقّعت على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية منذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، وأن ٣٤ دولة قد صدقت على المعاهدة. وذكرت أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحظى بدعم قوي كما يشهد على ذلك توقيع ١٦٥ دولة وتصديق ما مجموعه ٩٠ دولة عليها.

٢١ - وأضافت قائلة إنه أحرز تقدم مطرد في إنشاء النظام الدولي للرصد الذي يتضمن هياكل أساسية للاتصالات العالمية تربط مراكز الرصد بمركز البيانات الدولي في فيينا وبمراكز البيانات الوطنية. ويشمل النظام آلية التفتيش الموقعي كإجراء نهائي للتحقق، كما أنجز مشروع أولي لدليل تشغيلي بالإضافة إلى خطة طويلة الأجل لتدريب المفتشين.

٢٢ - وأعربت عن امتنان اللجنة للدعم القوي الذي تلقاه من الدول في إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، كما يشهد على ذلك الدعم المالي الذي قدمته.

٢٣ - **السيد الناصري** (مراقب جامعة الدول العربية): قال إن جامعة الدول العربية تولي أكبر قدر من الأهمية لقضايا نزع السلاح كما أنها تبذل ما في وسعها من جهد لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وأضاف قائلا إن الجامعة تشارك في الجهود الرامية إلى وقف انتشار هذه الأسلحة وإزالة خطر الدمار النووي الذي يخيم على المنطقة والحالة المتوترة وغير المستقرة بالفعل في الشرق الأوسط.

٢٤ - وتابع قائلا إنه على الرغم من أن جميع أعضاء جامعة الدول العربية قد تنازلت عن الخيار النووي وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار، فإن إسرائيل لا تزال تعوق الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. هذا ولم تستجب إسرائيل إلى النداءات العربية المتعلقة بإرساء سلام عادل وشامل في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كذلك فإنها تجاهلت مقترحات السلام بما فيها مبادرة السلام السعودية التي اعتمدتها مؤخرا القمة العربية المعقودة في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٥ - وذكر أن المبادرة السلمية تستند إلى الاعتقاد الراسخ بأن الصراع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويته عسكريا. ثم قال إنه إذا كان لا بد من كفالة السلام والأمن الإقليميين، فإن على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، وأن تخضع منشآتها النووية إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشترك في تخليص منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

٢٦ - وزاد على ذلك قوله إنه على الرغم من الموقف الواضح والمتوازن الذي اتخذه الجانب العربي، فإن إسرائيل لا تزال ترفض بصورة قاطعة عمل ذلك، مصرة على

استخدام الخيار النووي للضغط على الجانب العربي لقبول شروط إسرائيل المتعلقة بالسلام. وأوضح أن الجانب العربي مقتنع تماما من جهته، بأن الحل الحقيقي الوحيد يكمن في انضمام جميع الدول في المنطقة للمعاهدة ووضع حد للسياسة الإسرائيلية، سياسة استخدام الخطر النووي بالفعل للحيلولة دون إقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

٢٧ - ثم قال إن الدول العربية ما انفكت تعمل منذ ما يزيد على ٣٠ سنة من أجل إقناع المجتمع الدولي بعدالة مطالبها في هذا الصدد. وذكر أن الجمعية العامة اتخذت العديد من القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأنها تعتمد كل سنة قرارا بشأن مخاطر الانتشار النووي، داعية، في جملة أمور إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف قائلا إن المطلب نفسه ورد في قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

٢٨ - وذكر أن جامعة الدول العربية اتخذت القرار ٦١٦٧ المتعلق بالخطر الذي تشكله ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية على الأمن العربي. وأوضح أن هذا القرار يطلب إلى اللجنة التحضيرية أن تبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بضمان ورصد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وإصدار بيان واضح في تقريرها النهائي تصف فيه ذلك القرار بأنه جزء لا يتجزأ من عملية الاستعراض. وقال أيضا إن الجامعة العربية أكدت أيضا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المعنية ينبغي أن تقدم تقريرا إلى رئيسي المؤتمر الاستعراضي واللجنة التحضيرية تذكر فيها التدابير التي اتخذتها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتنفيذ أحكام القرار ١٩٩٥. وأوضح أن الخطوات العملية المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ينبغي تنفيذها من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٩ - وأعرب عن اقتناع جامعة الدول العربية بأن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ينبغي أن تنشئ آلية لتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أو أن توجه الانتباه بوضوح ودون لبس لأهمية هذا القرار في التقرير النهائي للدورة التحضيرية الحالية. ثم قال إن وفد الجامعة العربية يتمنى للجنة النجاح الكامل في مساعيها هذه.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥ ورفعت في الساعة ١٨/٠٥.